الأيام ALAYAM
الاثنين 17 محرم 1436 - العدد 9346
Monday 10th November 2014 - No. 9346

المؤتمر الصحفي وختام الاجتماع

«الأيام» تنشر النص الكامل لإعلان المنامة

مؤتمر مكافحة الإرهاب يوصي بفرض عقوبات على الجهات الممولة

تمام أبوصافي:

قال الرئيس التنفيذي لمصرف البحرين المركزي عبدالرحمن الباكر خلال مؤتمر صحفي عقده في ختام اعمال المؤتمر بحضور وكيل وزارة المالية رنا فقيهي والسفير ناصر البلوشي ان الاجتماع الذي حضرته 40 دولة ومنظمة دولية قد دعا الدول والمؤسسات والمنظمات المالية والدولية للاخذ بالتوصيات تماشياً مع احكام القانون الدولي والاستراتيجية الدولية للامم المتحدة بشأن مكافحة الارهاب، لافتاً الى ان التوصيات ملزمة لجميع الدول المشاركة.

وفي رد على سؤال لـ"الأيام" حول القرارات المتعلقة بجمع الاموال لصالح منظمات خيرية وما اذا كان هناك تشديدات جديدة تتعلق بعملها، قال الباكر"كان هناك اتفاق واضح حول تطبيق توصيات مجموعة (اف ا تي اف) والتي تشمل الرقابة والاشراف على الجمعيات الخيرية وطبيعية الاموال التي تقوم بجمعها وضرورة العمل على اخذ الموافقات الرسمية من الجهات المعنية حول ارسالها او استلامها، وقد تم التباحث حول هذا الامر بحيث يتم العمل الفعال واتباع افضل السبل الدولية والتي من بينها التوصية المتعلقة بتدفقات الاموال بالنسبة للجمعيات الخيرية".

وفي رد على سؤال حول إلزام الدول بتطبيق التوصيات قال الباكر "جميع التوصيات التي تخرج عن منظمة العمل المالي هي ملزمة لجميع الدول لاسيما انها تتوافق مع اجتماع المنامة التي اكد على اهمية الالتزام بهذه التوصيات".

وفي رد على سؤال حول التقديرات المالية للاموال التي يتم تحويلها لصالح منظمات ارهابية في المنطقة قال الباكر "هذا الاجتماع يناقش معايير دولية حول مكافحة تمويل الارهاب وهو ما يحتاج ان يتم تطبيقه لاسيما من خلال الدول المشاركة، ايضا ركز الاجتماع على معايير منظمة العمل المالي وكذلك تطبيق قرارات مجلس الامن وهذا ما تم مناقشته خلال الاجتماع".

واضاف "التوصيات واضحة فيما يتعلق بمصادر الاموال والجهات التي تستلم الاموال والتصنيفات المعتمدة من قبل الامم المتحدة حول الجماعات الارهابية المحظورة بحسب قرارت مجلس الامن".

وفي رد على سؤال حول مشاركة بعض الدول المتهمة بتمويل الارهاب في هذا الاجتماع لاسيما تركيا قال الباكر "أود التأكيد على ان الاجتماع فني بالنسبة للمنظمات والجهات المعنية بأطر الشؤون المالية وقد اكد الاجتماع على التزام جميع الدول حول تجفيف منابع تمويل الارهاب ومكافحة تمويله وهذه خطوط واضحة أكدت عليها قرارات مجلس الامن". وفي رد على سؤال حول المناطق المسيطر عليها من قبل داعش وما اذا كانت القرارات ايضا تشمل اهالي تلك المناطق قال الباكر "جزء من ما تم الاتفاق عليه هو تطبيق قرارت مجلس الامن والتي من ضمنها قرار مجلس الامن رقم 2170 وهو منع تمويل الجماعات الارهابية، بالطبع تم تأكيد هذه القرارات المعنية بهذا الشأن، وجميع ما تم التوصل اليه في اعلان المنامة هو تعزيز كافة السبل حول الممارسات الدولية للتعامل مع مكافحة تمويل الارهاب وتجفيف منابع هذه التمويلات".

وفي رد على سؤال لـ"الأيام" حول ما إذا كان هناك أي تحفظات حول التوصيات التي خرج بها اعلان المنامة من أي من الوفود المشاركة قال الباكر "لقد لامسنا تعاون من جميع الدول المشاركة سواء العربية او الاجنبية او المنظمات الدولية والاقليمية وذلك لاتفاقها على النقاط الجوهرية التي تتوافق مع افضل الممارسات العالمية والتي تدعو لها جميع المنظمات العالمية سواء مجموعة العمل المالي او مجموعة (ايجموند) او الامم المتحدة من خلال قرارات مجلس الامن او ما تم الاتفاق عليه حول افضل الطرق لمكافحة تمويل الارهاب.

وأوصى المؤتمر الدولي الخاص بمكافحة تمويل الإرهاب تعزيز المنظومة الدولية لمكافحة تمويل ظاهرة الإرهاب من خلال التطبيق الكامل والفاعل لتوصيات مجموعة العمل المالي وقرارات مجلس الأمن، الى جانب مواصلة الجهد التحليلي لتقييم وتحديد مصادر وآليات تمويل الإرهاب، وكذلك دراسة كيفية تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة أنشطة آفة الإرهاب العالمي.

ومن الوسائل التي دعا اليها المؤتمر للسيطرة على ظاهرة تمويل الارهاب التعريف بصورة علنية بمموّلي الإرهاب والمساعدين عليه، وإشراك القطاع الخاص بصورة إيجابية في جهود مكافحة تمويل الارهاب، بالاضافة الى ضمان أن خدمات تحويل الأموال أو الأصول مرخصة، وتحت الرقابة، وعرضة للعقوبة في حالة المخالفة.

وفيما يلي النص الكامل اعلان المنامة حول مكافحة تمويل الإرهاب:

أخذاً في الاعتبار أن مكافحة تمويل الإرهاب تمثل هاجساً يمس المجتمع الدولي بأكمله، ويستدعي تضافر جهود كافة الدول لضمان سلامة ونزاهة النظام المالي الدولي والحيلولة دون وصول كافة أشكال التحويلات المالية المشبوهة إلى الجماعات والتنظيمات الإرهابية، فقد وافقت مملكة البحرين خلال المؤتمر الدولي حول أمن واستقرار العراق الذي عقد في باريس مؤخراً على استضافة اجتماع رفيع المستوى لخبراء مكافحة تمويل الارهاب لبحث سبل مكافحة تمويل الإرهاب سواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أو على المستوى الدولي بوجه عام.

وإثر نقاش متعمق فإن الوفود المشاركة في الاجتماع المذكور تدعو الدول والمؤسسات والمنظمات المالية الدولية إلى الخطوات التالية تماشياً مع أحكام القانون الدولي والإستراتيجية الدولية للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب:

1) تعزيز المنظومة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب من خلال التطبيق الكامل والفاعل لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات العلاقة الخاصة بمكافحة تمويل الارهاب، وذلك من خلال عدة وسائل ومنها:

– تحري وملاحقة تمويل الإرهاب على مستوى الجماعات أو الأفراد.

– التطبيق الكامل للعقوبات المالية المقررة على مستوى الأفراد أو الجهات طبقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات العلاقة.

– التعريف بصورة علنية بمموّلي الإرهاب والمساعدين عليه.

– إشراك القطاع الخاص بصورة إيجابية في جهود مكافحة تمويل الارهاب.

– ضمان أن خدمات تحويل الأموال أو الأصول مرخصة، وتحت الرقابة، وعرضة للعقوبة في حالة المخالفة.

– حماية المنظمات غير الهادفة للربح وأنشطة جمع التبرعات الخيرية من إساءة استغلالها من قبل الجماعات الإرهابية في جمع أو نقل أو استخدام الأموال، مع عدم إعاقة الأنشطة الخيرية المشروعة أو التشجيع على تجنبها.

– تطبيق أنظمة للإفصاح عن السيولة والحفاظ على صلاحية مصادرة الأموال ذات الصلة بتمويل الإرهاب.

– تطبيق الأنظمة الاحترازية الملائمة، بما في ذلك تلك ذات العلاقة بالتحويلات المصرفية.

– منع تمويل المشاركين في أعمال إرهابية خارجية، بما في ذلك السفر والأنشطة ذات العلاقة.

2) المشاركة الكاملة في الإطار الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، وذلك من خلال عدة وسائل ومنها:

– الانضمام إلى الشبكة الدولية للمنظمات الاقليمية التي تعمل على غرار الـ (FATF) والقيام بعمليات دورية للتقييم المتبادل.

– الانضمام إلى مجموعة «إجمونت».

– توفير التأهيل المهني المستمر للعاملين في مجال مكافحة تمويل الارهاب، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات.

– ضمان المشاركة الجادة والفاعلة من كل دولة في الجهود الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك من خلال المساعدة القانونية المتبادلة تجاه الدول الأخرى التي تسعى إلى التحري عن أنشطة مرتبطة بتمويل الارهاب.

3) مواصلة الجهد التحليلي لتقييم وتحديد مصادر وآليات تمويل الإرهاب، ودراسة كيف يمكن تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي لمكافحة أنشطة مثل:

– جمع الأموال للجماعات الإرهابية من خلال شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» ووسائل التواصل الاجتماعي.

– استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني والعملات الافتراضية من قبل العناصر الإرهابية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات.

– استخدام دور العبادة والمؤسسات التعليمية في جمع أموال لتمويل الإرهاب.

– توفير الموارد الذاتية من خلال استغلال النطاقات الخارجة عن سيادة القانون والموارد الطبيعية والانتاج والتجارة غير المشروعة للعقاقير المخدرة.

– جمع التبرعات الخيرية بغرض تمويل جماعات ارهابية.

4) التعاون مع مجموعة «إجمونت»، ومجموعة العمل ألمالي، والمنظمات الإقليمية التي تعمل على غرارها مثل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENAFATF)، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، والأمم المتحدة، لتقديم الدعم الفني الفاعل للدول وتمكينها من مكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز أجهزتها المختصة بهذا المجال، ويشمل ذلك الموارد المالية، والبشرية، والفنية.

5) إظهار الدعم والالتزام على أعلى المستويات الرسمية بالتطبيق الفاعل لنظم مكافحة تمويل الإرهاب محلياً ودولياً بما في ذلك من خلال النظر في إمكانية عقد مؤتمر وزاري لترويج أفكار هذا الاعلان.

6) دعم المبادرات الوطنية والإقليمية ومتعددة الأطراف التي من شأنها تعزيز المنظومة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك ورش العمل، والمؤتمرات، والدورات التدريبية الرامية إلى تطوير الخبرات في هذا المجال على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أو على المستوى الدولي بوجه عام.

7) الترحيب بعمل مركز مكافحة الارهاب التابع للأمم المتحدة الذي تم تأسيسه بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، ودعوة الصندوق إلى مواصلة وتعزيز جهوده في مجال مكافحة تمويل الارهاب.

جان باتيست يشيد بالتعاون الخليجي في مكافحة الإرهاب

أكد مدير إدارة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال في وزاره المالية الفرنسية «جان باتيست كربونتيير» أن تعاون مملكة البحرين ودول الخليج العربي في هذا المجال والذي يأتي ضمن مشاركتهم في مجموعة العمل المالي المعنية بمكافحه غسل الأموال وتمويل الارهاب «FATF» يعبر عن وعي هذه الدول بحساسية الموضوع وضرورة محاربته.

وفي تصريح خاص لوكالة أنباء البحرين «بنا»، شدد المسؤول الفرنسي على أن تمويل الجهات الإرهابية لم يعد خطرا فقط في دول معينة كسوريا والعراق، بل امتد ليغطي مناطق أخرى ودول عربية أخرى، لذا جاءت ضرورة وضع حد لهذه الظاهرة، منوها بأن هناك قوانين دولية لمكافحة الارهاب، وأنه يأمل بأن اجتماع المنامة حول سبل مكافحه تمويل الارهاب أن يخرج بآلية مشتركة تجعل جميع الدول تتخذ مسارا واحدا في مكافحه الارهاب وتمويله.

كما أشاد مدير إدارة تمويل الارهاب وغسيل الأموال في وزاره المالية الفرنسية بمملكة البحرين على حسن تنظيم الاجتماع والذي يأتي تنفيذا للمبادرة التي أطلقتها المنامة في شهر سبتمبر الماضي خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي الذي عقد بباريس حول أمن واستقرار العراق.

عزام الصباح لـ «بنا»: مكافحة الإرهاب تتطلب مضاعفة الجهود الدولية والإقليمية

أكد رئيس وفد دولة الكويت المشارك في اجتماع المنامة لمكافحة تمويل الارهاب الشيخ عزام مبارك الصباح التزام الكويت بقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة مصادر تمويل الارهاب واتخاذها الإجراءات اللازمة للوقاية والمنع والرقابة لمكافحة الارهاب وتجفيف منابعه.

وقال الشيخ عزام الذي يرأس الوفد الكويتي المشارك في اجتماع المنامة لمكافحة تمويل الارهاب في تصريح لوكالة انباء البحرين «بنا» اليوم ان مشاركة الكويت في هذه المؤتمرات المهمة يأتي كون الكويت شريك دولي فاعل في مكافحة الارهاب وإيماناً منها بضرورة التعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة الاخطار التي تهدد الأمن والسلم في المنطقة، موضحاً بأن هذا المؤتمر يعد امتداداً لمؤتمر باريس لمكافحة تمويل الارهاب.

وأضاف ان هذا الاجتماع جاء في ظرف دولي وإقليمي دقيق وحساس تتعرض له المنطقة من اخطار تهدد الأمن والاستقرار، وقال ان مكافحة تمويل الارهاب يتطلب مضاعفة الجهود المشتركة لوضع السبل الكفيلة في الحد والتقليل من مخاطره على المستوى الإقليمي والدولي.

وأوضح ان الوضع الحالي يستوجب التعاون بين الجميع ويتطلب عملاً إقليمياً ودولياً مشتركاً لمواجهة الجماعات الإرهابية التي ترتكب ابشع الجرائم في حق المدنيين في العراق وسوريا من مختلف الطوائف والأديان.

وقال ان الكويت تدعم وتحشد جهود المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الإنسانية الواجبة في العراق وسوريا جراء تدهور الاوضاع الأمنية، مشيراً بذلك إلى الإشادة

السفير الكويتي

الدولية لجهود الكويت في العمل الإنساني والتنموي ورفع معاناة الدول المنكوبة.

وأثنى الشيخ عزام بدعوة واستضافة مملكة البحرين للمؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب وعلى حسن الإعداد والتنظيم والترتيب، حيث ساهما بنجاح وفاعلية المؤتمر، مضيفاً ان الدعوة لاقت ترحيباً دولياً تمثل بالحجم الكبير للوفود المشاركة في المؤتمر التي أتت لتضافر الجهود الرامية إلى قطع جميع أشكال تمويل المنظمات الإرهابية.

مبارك: مصر ستقدم كل ما تستطيع لتسهيل عمل قوات التحالف الدولية

أكد مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون القانونية الدولية، السفير حسين مبارك ان جمهورية مصر العربية ستقدم كل ما تستطيع من أجل تسهيل عمل قوات التحالف الدولية ضد التنظيمات الارهابية وبالأخص تنظيم «داعش».

وصرح السفير مبارك لوكالة أنباء البحرين (بنا) على هامش مشاركته باجتماع المنامة حول سبل مكافحة تمويل الإرهاب، بأن الاجتماع مهم جدًا للتعامل مع تمويل الارهاب والبحث في الآليات الكفيلة بتجفيف منابعه، لضمان عدم وصول الاموال للمنظمات الارهابية والحد من انشطتها الاجرامية على مستوى المنطقة والعالم.

وأوضح السفير مبارك ان اخطر انواع تمويل الإرهاب هي تلك الأموال المبطنة بغطاء الجمعيات الاهلية أو المنظمات التي لا تهدف الى الربح، والتي تذهب للتنظيمات الارهابية لتقديم الدعم المادي لأنشطتها الى جانب توفير الشرعية القانونية لها.

وفيما يخص اوجه التعاون الثنائي القائمة بين البحرين ومصر في مجال مكافحة الارهاب والدول العربية بوجه عام، بين السفير مبارك ان لدى الجامعة العربية جملة من الآليات القانونية والمواثيق العربية كاتفاقية تمويل الارهاب واتفاقية التعاون القضائي التي من شأنها ان تمكن الدول العربية من مناقشة كافة مسائل الارهاب ذات العلاقة، وبخاصة ما تعانيه كل من دول العراق وسوريا واليمن وليبيا، وتنسيق الجهود العربية من اجل قطع قنوات التمويل للتنظيمات الارهابية والجماعات المتطرفة.